

ارتفع عدد الشركات المساهمة المسجلة في اليمن من شركتين في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢ شركة في عام ٢٠٠٥ كما بلغ عدد الشركات ذات السجلات المحدودة من ٥٦ شركات في عام ٢٠٠٥ مقابل ٦٨ شركة سجلت في عام ٢٠٠٠.

سواكوت وزارة الصناعة والتجارة في تقرير صادر عنها أن عدد الشركات التضامنية المسجلة قفز من ١١ شركة إلى ١٠٠ شركة خلال الفترة نفسها، أما عدد الوكالات المسجلة خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ فقد بلغ ١٦٧٢ وكالة اجنبية، كما تم التجديد لـ ٢٠٢٨ وكالة من إجمالي الوكالات المسجلة خلال نفس الفترة وتعديل اوضاع ٨٢٤ وكالة.

وأظهر التقرير الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه ارتفاع مساهمة قطاع التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٧٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣,٨٪ في عام

١٢ شركة مساهمة و١٦٧٢ وكالة أجنبية

إجراءات قادمة لإشهار الأسعار وحماية المستهلك

المواطنين وتحقيق الوفورات الاقتصادية من خلال العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن تنمية نشاط الأعمال التجارية من خلال ادماجها في القطاع المنظم.

كما تخطط لتنمية الأسواق الداخلية وتوفير السلع والخدمات للمناطق المحروقة والذي سيرفع مساهمة التجارة الداخلية إلى ١٦,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠م.

وأوضح التقرير ان الحكومة تعتزم اتخاذ عدة سياسات وإجراءات في المرحلة المقبلة تتضمن مراجعة التشريعات والقوانين المنظمة للتجارة الداخلية وخاصة

٢٠٠٥م لتعكس نمو القيمة المضافة للقطاع بمتوسط ٢١,٦٪ خلال نفس الفترة.. كما ساهمت أنشطة التجارة الداخلية في استيعاب ١٢,٢٪ من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة.

ويسهم قطاع التجارة الداخلية بدور أساسي في توفير احتياجات الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية، وكذلك لتلبية الطلب المحلي المتنامي من السلع والخدمات في ضوء تزايد السكان واحتياجاتهم المستمرة.

وتسعى الحكومة خلال السنوات الخمس القادمة إلى قطف ثمار نمو التجارة الداخلية وبيان أثرها على معيشة

في مجالات الرقابة والمناقصة ومنع الاحتكار وأشهار الأسعار وحماية المستهلك وتشجيع القطاع الخاص لاقامة شركات تسويق متخصصة وكذلك الاستثمار في البنية التحتية للتجارة.

كما تتضمن تلك السياسات والإجراءات تشجيع نشاط المرأة في الأعمال التجارية وزيادة أعداد سيدات الأعمال في الاتحادات والجمعيات ذات العلاقة، وإصدار قانون حماية المستهلك، وتشجيع إنشاء جمعيات حماية المستهلك المختلفة وتوسيع أنشطتها.

ويواجه نمو قطاع التجارة الداخلية العديد من الصعوبات أبرزها ضعف البنية التحتية لقطاع التجارة الداخلية بما في ذلك الدور الرقابي والإشرافي على أنشطة ومحدودية المعامل والمختبرات، وشحة المعلومات والبيانات المتاحة عن أنشطة سواء الجملة أو التجزئة، وضعف كفاءة النظام التسويقي بالإضافة إلى اتساع حجم النشاط غير المنظم.

تخصيص ٤٥٩,٤ مليار ريال لشبكة الأمان الاجتماعي

٧٧١٠ مشاريع جديدة للصندوق الاجتماعي للتنمية و١٩٠٠ مشروع الأشغال العامة

رصدت الحكومة ٤٥٩ ملياراً و٤٥٧ مليون ريال لشبكة الأمان الاجتماعي يبدأ من العام الجاري وحتى ٢٠١٠م.. وتتوزع هذه

الاستثمارات على الصندوق الاجتماعي للتنمية بمبلغ ٢٤٦ ملياراً و٤٥٢ مليون ريال، ومشروع الأشغال العامة بمبلغ ١٥٠ ملياراً و٢١

مليون ريال، وصندوق دعم وتشجيع الانتاج الزراعي والسمكي بمبلغ ٣٥ ملياراً و٥٧٥ مليون ريال.. والبرنامج الوطني لتنمية المجتمع

والاسر المنتجة بمبلغ ٦ مليارات و٣٩٦ مليون ريال.

كما خصصت الحكومة مبلغ ٦ مليارات ريال لصندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة، و٤ مليارات و٢٢١ مليون ريال

للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، و٢ مليارات و٨٦٤ مليون ريال للهيئة العامة للمعاشات والضمان الاجتماعي، و٣ مليارات و١٠٤

ملايين ريال للجنة الوطنية للتعامل مع الألام.

بالإضافة إلى مليارين و٦٥٥ ملايين ريال لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين، و١٦٣ مليون ريال لصندوق الرعاية الاجتماعية ٥٦ مليون ريال للمجلس الأعلى للأدوية والطفولة.

وتسعى الحكومة إلى تعزيز دور شبكة الأمان الاجتماعي في تقديم منظومة متكاملة من الخدمات والمشاريع لتنمية البنية الأساسية المادية والاجتماعية بما يساهم في زيادة الانتاجية وتحفيز الاستثمار وخلق فرص عمل وكسر عزلة المناطق الريفية وتوسيع الأسواق.. بالإضافة إلى تحسين مستوى التنمية البشرية.

توفير فرص عمل

وتستهدف الحكومة وفقاً للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦-٢٠١٠م تنفيذ ٧,٧١٠ للصندوق الاجتماعي للتنمية مشاريع في مجال تنمية البنية الأساسية المادية والاجتماعية بتكلفة إجمالية ٩٢٨ مليون دولار، توفّر حوالي ٨,٨٧٨ ألف فرصة عمل جديدة في القطاعات المختلفة وتنفيذ برنامج الأشغال كثيفة العمالة للحد من البطالة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار.. تتضمن مشاريع رصف الشوارع وتعبيد الطرق وإنشاء الجسور وحصاد مياه الأمطار وإنشاء حواجز وسدود وصيانة المدرجات وحماية الوديان، توفّر حوالي ٦ ملايين فرصة عمل يومية في السنة. وكذا تقديم قروض متناهية الصغر لإقامة منشآت صغيرة وأصغر بحوالي ٣٣,٨ مليون دولار.. كما تهدف إلى تنفيذ حوالي ١٩٠٠ مشروع لمشروع الأشغال العامة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بتكلفة إجمالية ١٢٧,٣ مليون دولار توفّر حوالي ٣,٧ ملايين فرصة عمل منها ١,٩

دائمة. ومن خلال صندوق دعم وتشجيع الانتاج الزراعي والسمكي تسعى الحكومة لتنفيذ مشاريع وبرامج في مجال الزراعة بشقيها النباتي والحيواني وكذلك في الري والمنشآت المائية والثروة السمكية بتكلفة إجمالية ٣٥,٦ مليار ريال وعبر صندوق الرعاية الاجتماعية سوف تقوم الحكومة بزيادة عدد الحالات التي يرعاها الصندوق من ٧٥٢ ألف في عام ٢٠٠٥م، إلى مليونين و٧٧٥ ألف مستفيد في عام ٢٠١٠م، من خلال رفع مخصصات الصندوق من حوالي ١٣ ملياراً و١٧٦ مليون ريال إلى حوالي ١٧ ملياراً و٦٧٩ مليون ريال خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م، بمتوسط نمو ٦,١٪.

بالإضافة إلى توفير تمويل قدره ٦ مليارات ريال للمنشآت الصغيرة من صندوق تمويل المنشآت الصغيرة، تساعد على خلق فرص عمل خلال سنوات الخطة، وبنسبة ٥٢,٣٪ من إجمالي القروض لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعات والمنشآت الصغيرة. وتطمح الحكومة من خلال البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والاسر المنتجة إلى إنشاء وتشغيل ١٠٥ مراكز جديدة لتدريب وتأهيل الاسر المنتجة في مختلف المحافظات وخاصة في المناطق الريفية وزيادة عدد المستفيدين من المراكز إلى ٥٦ ألفاً و ٨٠٠ شخص بمتوسط نمو ١٦,٢٪ سنوياً، وكذا إنشاء وحدة تدريب متفصلة في كل محافظة بهدف الوصول إلى الاسر المستهدفة في المناطق البعيدة والناحية عن المراكز.

تطوير البنية الأساسية

وأشار تقرير حكومي حديث إلى أنه في مجال تطوير البنية الأساسية المادية والاجتماعية نفذ



الزراعة بشقيها الحيواني والنباتي، و٥,٤٪ في الثروة السمكية، وأخيراً ٧,٤٪ في مجال الدعم المؤسسي للمجالس المحلية.. وتتمثل أهم إنجازات الصندوق في الأنشطة الموجهة نحو

زيادة الانتاج وتحسين عمليات التسويق وإنشاء مراكز إعداد الصادرات، وتوفير قوارب الاصطاد الساحلي لصغار الصيادين، ودعم البناء المؤسسي للاتحاديين والتعاونيين الزراعي والسمكي، بالإضافة إلى دعم المجالس المحلية استناداً إلى قانون السلطة المحلية. كما يقدم صندوق الرعاية الاجتماعية الإعانات النقدية للفقراء والمساكين واليتامى والأرامل.. وحسقت الإعانات النقدية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠١م، زيادة كبيرة بمتوسط نمو سنوي ٩,١٪.. وارتفع عدد المستفيدين من ٤٥٢ ألف حالة في عام ٢٠٠٠م، إلى ٣٦٣ ألف حالة في نهاية عام ٢٠٠٥م، بمتوسط نمو سنوي ١٠,٦٪. تشكل الإناث ٤٩,١٪.

وتغطي هذه المشاريع التدريب والدعم المؤسسي للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية والفئات المجتمعية المختلفة والقطاع الخاص «استشاريون»، والتي تساعد الصندوق على تحقيق أهدافها، كما رفع الصندوق مستوى تدخلاته الهادفة إلى مساعدة المجتمعات المحلية في تحديد مشاريع التنمية وتشجيع المساهمات المجتمعية فيها والذي يعزز نظام لامركزية ويسهل عمل السلطة المحلية.

وتعمل على اتصال خدماتها للأسر والنساء في عدد من المناطق الثانية بسبب قصور في التمويل، ونفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية وفقاً لتقرير رسمي ٥٥٥ مشروعاً في مجال الدعم المؤسسي وبناء القدرات بتكلفة ١٢,٨ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م.

وتغطي هذه المشاريع التدريب والدعم المؤسسي للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية والفئات المجتمعية المختلفة والقطاع الخاص «استشاريون»، والتي تساعد الصندوق على تحقيق أهدافها، كما رفع الصندوق مستوى تدخلاته الهادفة إلى مساعدة المجتمعات المحلية في تحديد مشاريع التنمية وتشجيع المساهمات المجتمعية فيها والذي يعزز نظام لامركزية ويسهل عمل السلطة المحلية.

وتعمل على اتصال خدماتها للأسر والنساء في عدد من المناطق الثانية بسبب قصور في التمويل، ونفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية وفقاً لتقرير رسمي ٥٥٥ مشروعاً في مجال الدعم المؤسسي وبناء القدرات بتكلفة ١٢,٨ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م.

وتغطي هذه المشاريع التدريب والدعم المؤسسي للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية والفئات المجتمعية المختلفة والقطاع الخاص «استشاريون»، والتي تساعد الصندوق على تحقيق أهدافها، كما رفع الصندوق مستوى تدخلاته الهادفة إلى مساعدة المجتمعات المحلية في تحديد مشاريع التنمية وتشجيع المساهمات المجتمعية فيها والذي يعزز نظام لامركزية ويسهل عمل السلطة المحلية.

وتعمل على اتصال خدماتها للأسر والنساء في عدد من المناطق الثانية بسبب قصور في التمويل، ونفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية وفقاً لتقرير رسمي ٥٥٥ مشروعاً في مجال الدعم المؤسسي وبناء القدرات بتكلفة ١٢,٨ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م.

وتغطي هذه المشاريع التدريب والدعم المؤسسي للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية والفئات المجتمعية المختلفة والقطاع الخاص «استشاريون»، والتي تساعد الصندوق على تحقيق أهدافها، كما رفع الصندوق مستوى تدخلاته الهادفة إلى مساعدة المجتمعات المحلية في تحديد مشاريع التنمية وتشجيع المساهمات المجتمعية فيها والذي يعزز نظام لامركزية ويسهل عمل السلطة المحلية.

وتعمل على اتصال خدماتها للأسر والنساء في عدد من المناطق الثانية بسبب قصور في التمويل، ونفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية وفقاً لتقرير رسمي ٥٥٥ مشروعاً في مجال الدعم المؤسسي وبناء القدرات بتكلفة ١٢,٨ مليون دولار خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م.

الاعتبار التأثيرات على المرأة والبيئة. وتمثلت تلك التأثيرات في تخفيض تكلفة الرعاية الصحية بحوالي ١٧,٨٪، وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس لكلا الجنسين بـ ٨٤,١٪، وتحسين خدمات المياه بـ ٨٢,٢٪، وتحسين خدمات الطرق بـ ٨٨,٩٪، وزيادة المدرسين في مراكز الشئون الاجتماعية بـ ١١٥,٩٪، وخفض تلوين مياه الصرف الصحي بـ ٨٣,٣٪.

وأكد التقرير الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه أن صندوق دعم وتشجيع الانتاج الزراعي والسمكي يقوم بدور رئيسي في قطاعي الزراعة والموارد المائية والاسماك حيث نفذ

مشروعاً خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م بتكلفة إجمالية ٢٧,٦٪ وبتكلفة إجمالية ٨٦,٨ مليون دولار، توزعت على القطاعات المختلفة.. ويقدر عدد المستفيدين من هذه المشاريع بحوالي ٧,٤ مليون نسمة، تشكل الإناث ٥٠٪ من إجمالي المستفيدين.. وساهمت مشاريع الصندوق في توفير حوالي ١١,٣ مليون فرصة عمل منها حوالي ٦ آلاف فرصة عمل دائمة بنسبة انجاز ٩١,٧٪ من المستفيدين.

كما بلغ عدد المشاريع المنفذة من قبل مشروع الأشغال العامة ١٢٧٠ مشروعاً خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥م بنسبة انجاز ٦٧,٦٪ وبتكلفة إجمالية ٨٦,٨ مليون دولار، توزعت على القطاعات المختلفة.. ويقدر عدد المستفيدين من تلك المشروعات بحوالي ٧,٤ مليون نسمة منهم ٦٧,١٪ إناث.. وساهمت هذه المشروعات في توفير حوالي ٥,٣ مليون فرصة عملة منها ١,٤٪ فرص عمل دائمة.

وقد أظهر تقييم أثر تدخلات مشروع الأشغال العامة في مرحلته الثانية تأثيرات ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

التأثيرات ايجابية ايجابية في مناطق تفتقر للخدمات، وقد أدت تلك التدخلات إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل عام، وأخذت في

دبي تستضيف ندوة حول انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي

صنعا- المحرر الاقتصادي

تنظم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع مركز الخليج للبحوث ندوة حول انضمام اليمن إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الأسبوع الأول من نوفمبر القادم.

ويستضيف مركز الخليج للبحوث في مقره بدبي ندوة الإمارات العربية المتحدة الندوة بمشاركة العديد من المنقذين والأكاديميين والمهنيين والمعلمين من اليمن ودول الخليج بموضوع اندماج اليمن في مجلس التعاون الخليجي.

وقال الدكتور محمد الحاروري وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية للميثاق، إن الندوة تمثل الحلقة الثانية في سلسلة الندوات التي تنهاتها الوزارة مع مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية في دول الخليج.

وستطرح الندوة العديد من الموضوعات المهمة والأساسية كمنطلقات لتشكيل مسار انضمام اليمن لمجلس التعاون، والرؤية الاستراتيجية للانضمام، وموضوعات متعددة في الجوانب الاقتصادية كاتجاهات الشراكة والاستثمار الخليجي في اليمن وتجربة الكامل الاقتصادي في إطار دول المجلس.

وأوضح الحاروري ان الندوة ستناقش المكاسب المشتركة التي يمكن

أن تتحقق للاقتصاد اليمني واقتصاديات دول الخليج، كما تنطرق إلى بعض الأبعاد التاريخية والثقافية في إطار الجغرافيا والمصالح المشتركة بين اليمن ودول المجلس.

وقال: هناك بعد جديد تحمله هذه الندوة يتمثل في دراسة وتحليل دور الصناديق التمويلية الخليجية في دعم مسار تأهيل اليمن واندماجها في المجلس، وهناك مشاركة من الجانب اليمني تتمثل في وزارة التخطيط والتعاون الدولي وشخصيات سياسية واقتصادية يمنية وخليجية ستقدم أوراق عمل ومدخلات أو تشارك في جلسات الندوة.

وأكد وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي أنه يصدر إعداد ورقة عمل تعكس المسارات المختلفة لاندماج اليمن وتأهيله اقتصادياً من خلال وضع أطر ومعايير وتوجهات عامة تحكم هذه المسارات على نحو يحقق هدف الانضمام ويعظم المكاسب التي تتطلع لها اليمن والناتج والأهداف المرجوة لليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.

وأشار الحاروري في ختام تصريحه إلى أنه سيتم استخلاص ما ستخرج به الندوة من أفكار ورؤى وتصورات إضافية إلى ما تم استخلاصه من توجهات في الندوة الأولى التي عقدت بصنعا، وبلورتها في رؤية متكاملة تقدم إلى مؤتمر المانحين المقرر عقده في العاصمة البريطانية لندن منتصف نوفمبر القادم.

